مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q2].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

الحسن الثاني
ومسألة التحديث السياسي في المغرب
١٩٦١ – ١٩٩٠م

اسعيد عرجي
باحث دكتوراه تخصص التاريخ الراهن
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط
جامعة محمد الخامس – المملكة المغربية

مُلَخّص

عقب وفاة الملك محمد الخامس في فبراير سنة ١٩٦١م، كان على الحسن الثاني أن يواصل مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، الذي أطلقه والده بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة ١٩٥٦م. وقد شهدت المرحلة التي سبقت اعتلاءه العرش توترات سياسية حادة، تمحورت أساسًا حول قضية توزيع السلطة بين المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية، خاصة حزب الاستقلال. ورغم حدة الخلاف، اتفق الطرفان على اعتماد نظام ملكي دستوري كإطار للحكم، في حين استمر الخلاف حول طبيعة التوازن المؤسساتي، خصوصًا ما يتعلق بصلاحيات الملك داخل النظام السياسي الجديد. وجد الحسن الثاني نفسه أمام مهمة صعبة تتجلى في تحديث البنية السياسية للدولة، وسط أوضاع اقتصادية واجتماعية متأزمة، وتطلعات شعبية نحو التغيير. وقد ساهم هذا السياق في إذكاء صراعات سياسية مستمرة، أثرت بشكل مباشر في تشكيل ملامح النظام السياسي المغربي في العقود التالية. كان على الحسن الثاني أن يدير هذه المرحلة بحذر، محاولاً الحفاظ على الاستقرار السياسي، وتكريس سلطة الملكية، مع التفاعل مع المطالب الإصلاحية، دون المساس بجوهر النظام الذي أراد ترسيخه داخل الحياة السياسية المغربية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٤ مايو ٢٠٢٥
تاريخ قبول النشر: ٢٧ يونيو ٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

الحسن الثاني؛ التحديث السياسي؛ الأحزاب السياسية؛ تاريخ المغرب الحديث؛ الأمن السياسي

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.385078.1226

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

اسعيد عرجي. "الحسن الثاني ومسألة التحديث السياسي في المغرب ١٩٦١ – ١٩٩٠م".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد الثاني والسبعون؛ أكتوبر ٢٠٢٥. ص ١٩٧ – ٢٠٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author aarjisaid@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَة

صرح الحسن الثاني في أول خطاب له إلى الشعب المغربي يوم ٣ مارس ١٩٦١م أنه أخذ على "عاتقه مهمة تحقيق تقدم الأمة وتمهيد سبل النهوض والسعادة والرخاء، وذلك وفقا لمبادئ الإسلام وقيمه السامية، وتقاليد الشعب المغربي العريقة وما تقتضيه مصلحة الوطن العُليا". ومنذ أن تولي الحكم في المغرب وإلى غاية سنة ١٩٩٠م، عرفت البلاد نوعًا من الاستقرار الذي تخللته العديد من الاضطرابات التي كانت تدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية حقيقية من أجل بناء الدولة الحديثة، غير أنه لم تشهد البلاد تحولات حقيقية نحو الديموقراطية إلا في بداية تسعينيات القرن الماضي. كانت العلاقات بين المؤسسة الملكية، الحكومة والشعب مستقرة بشكل عام، ويُعزى الفضل في هذا الاستقرار إلى الحنكة السياسية التي تمتع بها الحسن الثاني، غير أنه كان لابد من القيام بإصلاحات سياسية حقيقية لكي تدوم فترة الهدوء السياسي مدة طويلة.

تطلبت عملية التحديث السياسي في عهد الحسن الثاني التخلص من بقايا البنى الاستعمارية وبناء الهياكل السياسية الجديدة التي من شأنها أن تحول المغرب إلى نظام الملكية الدستورية التي وعد بها محمد الخامس قبل وفاته. وحتى يتسنى للمؤسسة الملكية أن تقود هذه العملية، كان لابد لها من التأكيد على أنها قادرة على قيادة هذا التحديث بدل الأحزاب السياسية التي كانت تنازعها حول السلطة، ولعل ذلك ما دفع الحسن الثاني إلى التعجيل بوضع دستور ١٩٦٢م في الوقت الذي كان قد حدده والده، وقد كانت هذه الوثيقة بمثابة الإطار الذي حدد قواعد اللعب السياسي، وشكلت الأساس الذي ارتكزت عليه سلطة المؤسسة الملكية طوال سنوات حكم الحسن الثاني.

كان لابد أن تعرف عملية بناء المغرب الراهن العديد من التحديات: انطلاقًا من الصراع حول السلطة بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة، وخاصة أحزاب اليسار، مرورا بتفاقم الوضع الاقتصادي الذي دفع الطلاب إلى الخروج للاحتجاج سنة ١٩٦٥م بالعديد من المدن، والانقلابات العسكرية سنة ١٩٧١م و١٩٧٢م، وصولاً إلى عودة الاضطرابات الاجتماعية مع بداية الثمانينيات بسبب تدهور مستوى المعيشة لعدد كبير من السكان.

أولاً: الخلفيــة السياســية لبدايــة حكــم الحسن الثاني

عندما قام "جون واتربوري" John Waterbury بتحليل الخطوط العريضة للحياة السياسية في المغرب خلال العقد الأول من الاستقلال وإلى غاية محاولات الانقلاب سنة ١٩٧١م و١٩٧٢م، اعتبر أنه على الرغم من أن التوتر والعنف كان يبدو خاصية من خصائص الوضعية السياسية في المغرب، إلا أنه لم "يتولد عنهما – باستثناء بعض الحالات البارزة – سوى الجمود"[١]، لكن على الرغم مما كان يبدو على أنه ركود على السطح، فقد عرف المشهد السياسي في المغرب تحولات نوعية كبيرة كانت تحتاج إلى حصول مسافة زمنية حتى يتم رصدها.

اتبعت المؤسسة الملكية في عهد الحسن الثاني نهج التحديث المحافظ، وقد بدأ ذلك بوضع دستور ١٩٦٢م الذي رسم معالم المشهد السياسي بغض النظر عن الانتقادات التي طالت الوثيقة من جانب المعارضة. كان الحسن الثاني يهدف من خلال الدستور – في الظاهر على الأقل – إلى وضع الإطار المؤسسي من أجل ضمان المشاركة الفعالة للشعب في العملية السياسية، وإلى تحديد ديناميات السلطة بين الأحزاب والمؤسسة الملكية، وبموجب ذلك تحول من منافس على السلطة إلى حَكَم بين مختلف الفاعلين السياسيين، بعد ما عرفته السنوات الأولى من الاستقلال من صراع بين الأحزاب السياسية – خاصةً حزب الاستقلال – ومحمد الخامس من أجل السيطرة على السلطة. جادلت الأحزاب السياسية في دور التحكيم كثيرًا واعتبرت أن الملك تجاوزه إلى الانغمار في السياسة إلى حد أفقده المصداقية، لكن الملك يعتبر أن "خرافة خروج الملكية عن دورها كحكم لا أصل له"[٢]، حيث يرى أن هذا الدور يقتضي "الجري وراء الكرة.. استعمال الصفارة، بل إخراج البطاقة الحمراء،"[٣] في إشارة منه إلى ضرورة امتلاك الملك الوسائل التي تمكنه لعب دوره بشكل فعال، أي الجيش وقوات الشرطة.

جعل الدستور من الملك عنصرًا محوريًا في النظام السياسي المغربي، إذ نص (الفصل ١٩) منه على أن "الملك أمير المؤمنين، ورمز وحدة الأمّة، وضامن دوام الدّولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدّين، والساهر على احترام الدّستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة". وفي حين قدم فكرة النظام البرلماني وكرس بعض المبادئ الديمقراطية كالمساءلة والمشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة السياسية (الفصلين ٨٠-٨١)، فإنه عزز أيضا الدور المركزي للملكية من خلال احتفاظها بالرقابة التنفيذية. وقد كانت هذه الطبيعة المزدوجة للدستور – مزج المؤسسات التمثيلية بالسلطة الملكية القوية – سمة ميزت طريقة الملك الحسن في الحكم، حيث يتميز بسلطات واسعة تسمح له بلعب دور محوري في صنع القرار الحكومي على الرغم من وجود مؤسسات تمثيلية كالبرلمان.

أصبحت المؤسسة الملكية في عهد الحسن الثاني تجمع بين "التقليدية والمعاصرة"[٤]. تقليديًا، استمد الملك سلطته أولاً من انتسابه إلى العائلة العلوية التي حكمت المغرب منذ قرون، ثم من إجماع العلماء وعموم الأمة المغربية التي منحته سلطة عرفية، ثم منحه لقب أمير المؤمنين سلطة دينية. ثانيًا، من الإرث التاريخي الذي خلفه والده محمد الخامس كرمز لمقاومة الاستعمار الفرنسي وموحدا للحركة الوطنية. وقد عززت الدساتير المتعاقبة هذه الأسس التقليدية للسلطة الملكية، بل وأضافت إليها أسسًا معاصرة من خلال جعله "الساهر على احترام الدستور" وتخويله سلطة إصدار الأمر بتنفيذ القانون، حل مجلس النواب، تعيين رئيس الحكومة والوزراء وعزلهم، وجعله القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وصاحب الحق في التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية (الفصل ٣٠).

وقد استخدمت الملكية هذا الدمج بين السلطة التقليدية والنزعة المعاصرة لتوجيه مسار التحديث في المغرب، مع الحفاظ على هوية وطنية قوية وإطار وحدوي متماسك شكل سببا من أسباب صمود النظام الملكي حتى عندما بلغت الاضطرابات أوجها. هذا وظل العالم القروي يشكل مصدر دعم قوي للملك مكنه من الوقوف في وجه البورجوازية الحضرية، لا سيما في السنوات الأولى من الاستقلال عندما سيطر حزب الاستقلال على الحكومة وأراد أن يحد من سلطة المؤسسة الملكية واتباع "نظام الحزب الوحيد"[٥]، ومع ذلك لم يكن دعم البوادي للمؤسسة الملكية مطلقا مع مرور السنوات، إذ قاد عدد من الضباط الذين ينتمون إلى القبائل الأمازيغية محاولتي انقلاب سنتي ١٩٧١م و١٩٧٢م كان مآلهما الفشل.

ثانيًا: إعلان حالة الاستثناء ١٩٦٥م

مكنت وظيفة التحكيم التي اضطلع بها الحسن الثاني المؤسسة الملكية من أن تصبح فوق الأحزاب وباقي المؤسسات التي تم تأسيسها، حيث أصبح الملك منظما للحياة السياسية ومصدر السلطة الذي يتحكم في توزيع الموارد، ودفع إلى تعدد القوى السياسية المتنافسة لتفادي تشكل معارضة موحدة، حتى لو كانت مؤيدة للملكية. وفي المقابل من قوة المؤسسة الملكية عرفت الأحزاب السياسية ضعفا وانقساما في صفوفها ومهدت – ربما من حيث لا تدري – لفرض الملك حالة الاستثناء[٦] بين ١٩٦٥م و١٩٧٠م، التي تفجرت التناقضات حتى داخل بعض الأحزاب السياسية الموالية للمؤسسة الملكية مثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الحركة الشعبية.

ومع استمرار حالة الاستثناء، أصبح حكم المؤسسة الملكية يكتسب مظهرا أكثر استبدادا خاصة مع اختطاف المهدي بن بركة الذي كشفت الشرطة الفرنسية على أن هناك احتمالاً كبيرًا "بتورط الجنرال أوفقير في العملية"[٧]. حدَّ الطلاب من مظاهراتهم بسبب ضغط الشرطة، وتم فرض قيود على تداول الصحف الأجنبية في المغرب، في حين بقيت أصوات أحزاب المعارضة خافتة لتجنب أي مواجهة مباشرة مع السلطة من أجل التفاوض على المشاركة في الحكومة. وبالإضافة إلى الوضعية السياسية الصعبة، تفاقمت الوضعية الاقتصادية وتزايدت الهجرة من البوادي إلى المدن بفعل تدهور المواسم الفلاحية، وانتهى المطاف بالمهاجرين عادة في الأحياء الفقيرة دون فرصة مضمونة لتحسين

ظروف العيش، ونتيجة لذلك كان سكان هذه الأحياء أكثر عرضة لأعمال الشغب، تماما كما حصل سنة ١٩٦٥م[٨]. وفي ظل غياب علامات انفراج الأزمة في الأفق القريب، بدى الأمر كما لو أن الحسن الثاني أصبح حريصًا بشكل متزايد على إعادة إرساء الدستور والنظام السياسي، "من أجل الحصول على من يستطيع أن يتحمل معه اللوم عن الأزمة الاقتصادية"[٩].

أعلن الحسن الثاني عن إلغاء حالة الاستثناء يوم ٨ يوليوز ١٩٧٠م ووضع مشروعا "لتعديل الدستور وعرضه استفتاء الشعب"[١٠]، وبالوقوف على التحليل الذي قام به "موريس دوفرجيه" Maurice Duverger لمضامين الدستور الجديد يمكن التوقف عند نقطتين بارزتين تميزانه عن دستور ١٩٦٢م: الأولى تعزيز سلطات الملك على حساب رئيس الوزراء والبرلمان؛ فبينما لم يكن بإمكان الملك في السابق إصدار المراسيم إلا في مجالات محددة، منح الدستور الجديد للملك اختصاصًا عامًا بما في ذلك سلطة إعلان الحرب، والمبادرة الوحيدة لمراجعة الدستور والحق في رفض مقترحات البرلمان. أما النقطة الثانية فتتمثل في أخذ الدستور الجديد بنظام المجلس الوحيد (مجلس النواب) بدل مجلسين، ويتكون هذا المجلس من ٢٤٠ نائبًا يتم انتخاب ٩٠ منهم بالاقتراع المباشر، و٩٠ نائبًا منتخبين من طرف أعضاء المجالس القروية والحضرية، و٦٠ نائبًا يمثلون الغرف المهنية، وهو ما اعتبره دوفرجيه "عودة إلى نظام ملكي شبه مطلق يتخفى وراء مظهر التمثيل الوطني الزائف"[١١].

كانت مسألة إعادة السلطة إلى حكومة منتخبة تتجاوز مسألة تعديل الدستور وإجراء انتخابات جديدة سنة ١٩٧٠م، وكان يهدف الملك من خلال هذا الانتخابات البرلمانية إلى تحسين المناخ السياسي المتوتر، وضمان تمثيل شعبي أكبر في الحكومة، غير أنه لم يكن ينوي التخلي تماما عن سلطته، وهو ما يُفسر الإجراءات التي تم وضعها قبل انتخابات يوليوز ١٩٧٠م من أجل ضمان "استمرار هيمنة النظام الملكي على الحكومة"[١٢]، وكذلك منحت نتائج التصويت – في الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية – سيطرة كبيرة لحلفاء المؤسسة الملكية، وهو ما دفع كل من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمقاطعة الانتخابات وتشكيل ائتلافا تحت اسم "الكتلة الوطنية"[١٣]، كرد فعل على التعديلات الدستورية ونتائج الاستفتاء والانتخابات.

لم يؤدِ اعتماد دستور جديد وإنشاء برلمان جديد إلى تحقيق الاستقرار السياسي الذي أراده الحسن الثاني، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار التي كانت تهيمن على الساحة السياسية المغربية منذ ما قبل إعلان حالة الطوارئ، ويُعزى ذلك إلى عاملين: (١) لم تتم معالجة الأزمة الاقتصادية بشكل فعال طوال سنوات حالة الطوارئ، مما أدى إلى استمرار شريحة واسعة من المغاربة في العيش في فقر مدقع، بل اتسعت هذه الشريحة مع مرور الوقت. وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية، خاصة سوق الشغل، عرفت الأوضاع الاجتماعية تدهورا موازيا، مما دفع النقابات والمنظمات الطلابية إلى تنظيم إضرابات ومظاهرات في العديد من المدن "للتعبير عن استيائهم"[١٤]. (٢) لم يحدث الدستور والانتخابات الجديدان أثرًا سياسيًا على أرض الواقع، حيث ظلت المؤسسة الملكية تتحكم – من خلال شخصيات موالية لها – في عصب الحياة السياسية، ولم تكن الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات ١٩٧٠م تختلف عن حكومات سنوات الاستثناء، ولعل الاختلاف الأبرز الذي حصل هو تراجع نفوذ "المحزن"[١٥] مقابل تزايد نفوذ شخصيات مدنية، وهو على الأرجح ما ولّد الشعور بالخيبة والاستياء ونتج عنه محاولتي انقلاب سنتي ١٩٧١م و١٩٧٢م.

ثالثًا: الانقلابات العسكرية والأمن السياسي

شكلت المحاولتين الانقلابيتين نقطة حاسمة في التاريخ السياسي للمغرب، حيث كشفتا مدى هشاشة النظام القائم وافتقاره للدعم السياسي خارج ما قدمته المؤسسة العسكرية، وكان لهذين الحدثين بالغ الأهمية لدرجة أن عملية إعادة بناء النظام السياسي التي تلتها غالبًا ما يشار إليها باسم "المغرب الجديد"[١٦]. وقعت المحاولة الأولى عندما اقتحم حوالي ١٤٠٠ طالب من مدرسة اهرمومو العسكرية (شرق مدينة فاس) القصر الملكي في الصخيرات، على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا

جنوب مدينة الرباط العاصمة، خلال الاحتفال بعيد ميلاده. تشير الرواية التي قدمها أحمد المرزوقي – أحد المشاركين في الانقلاب – إلى أن التعليمات التي قدمت للتلاميذ من طرف الكولونيل محمد اعبابو كانت تتضمن فقط "المشاركة الرمزية في المناورة الكبرى المقرر إجراؤها على مستوى الجيش كله في مدينة الحاجب"[١٧]، ولكن تحول الأمر إلى مهمة لحماية الملك من متمردين تسللوا إلى القصر، ثم خرجت الأمور عن السيطرة وتمت مهاجمة عدد من السياسيين الذين حضروا الحفل ومنهم علال الفاسي وخلفت الواقعة "حوالي ٦٠ قتيلا من الضيوف"[١٨]. على أي، فشل الانقلاب بعد نشوب صراع داخل القيادة؛ حيث قُتل الجنرال محمد المذبوح على يد الكولونيل اعبابو قبل أن يسيطرا على الوضع.

وقعت محاولة الانقلاب الثانية في غشت ١٩٧٢م ونُسبت إلى الجنرال أوفقير. خلال عودة الملك من فرنسا، تعرضت طائرة الملك الخاصة لهجوم من طائرة مغربية مقاتلة، وكان مآل هذه المحاولة الفشل أيضا. وعلى عكس محاولة الصخيرات، فالظاهر أن أوفقير كان يريد "انقلابا محدودا"[١٩] تُصبح فيه الملكية تحت الوصاية بدلا من التخلص من الملك بصفة نهائية. ولابد أن الدافع وراء رغبة أوفقير في القيام بانقلاب محدود ينبع من ايمانه بأنه لا يستطيع قيادة البلد بسبب ماضيه في التعاون والعمل مع المستعمر، كما أن علاقته مع الأحزاب السياسية كانت متدهورة بسبب تورطه في قضية المهدي بن بركة، ثم إن علاقاته مع الجيش لم تكن على ما يرام بسبب إشرافه على محاكمة وقتل المتورطين في انقلاب ١٩٧١م.

أظهرت المحاولتين الانقلابيتين أن المؤسسة الملكية أصبحت تواجه مقاومة شديدة من قواعدها التقليدية؛ الجيش ووزارة الدفاع، وكان كلا هذين الجهازين يتكون من أغلبية أمازيغية، وهو ما يعني أن العالم القروي الذي شكل مركز دعم قوي للملكية بعد الاستقلال لم يعد كذلك خلال هذه المرحلة. كما ظهر أيضا أن سياسة القمع لم تعد مجدية، إذ كانت بالأساس تعتمد على أفراد موالين مشكوك في دوافهم، وكان لابد من ضبطهم لمنع استغلال حالة السخط الاجتماعي، وبالتالي كان من الضروري البحث عن توازن سياسي جديد يقوم على التوافق ويضمن مشاركة مختلف الفاعلين السياسيين، الذين كانوا يتخوفون بدورهم من صعود نظام عسكري.

كان من السهل أن تلقي المؤسسة الملكية اللوم على وزارة الداخلية، وعلى أوفقير[٢٠] بالضبط كوسيلة للتهدئة من جهة، وكمخرج للأحزاب السياسية للعودة إلى النظام الملكي من خلال إلقاء اللوم على وزارة الداخلية بدلا من الملك في القمع الذي طال عددا من المناضلين، وفي هذا الإطار أسس حزب الاستقلال "الرابطة المغربية لحقوق الإنسان"[٢١] كرد فعل على القمع الموجه من أوفقير. هكذا انطلقت دينامية جديدة تهدف إلى التوصل إلى توافق يُدمج مختلف الفاعلين في نظام الحكم، بل وإدماج حتى أبرز المعارضين مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أو ما أصبح يعرف فيما بعد بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

تبنت المؤسسة الملكية سياسات قومية جديدة من أجل إعادة بناء الشرعية وتحقيق التوافق السياسي، مثل "مغربة الاقتصاد وتعريب التعليم الذي كان من مبادئ "اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة ١٩٥٧م"[٢٢]، والمطالبة بجلاء إسبانيا من الأقاليم الجنوبية من خلال إعلان "المسيرة الخضراء"[٢٣]. تم تعليق النقاشات الدستورية المتعلقة بتقاسم السلطة من أجل إعادة الاستقرار السياسي، خاصة بعد أن نجحت حملة الملك في الأقاليم الجنوبية في دفع الأحزاب السياسية المعارضة في نهاية المطاف إلى قبول الوضع الدستوري القائم، وقد نتج عنه إعادة تأكيد سلطة المؤسسة الملكية بدافع الحاجة إلى توحيد الجبهة الداخلية، ليتحول الملك من "المهندس الوحيد للنظام السياسي المغربي"[٢٤] إلى فاعل أساسي بين مجموعة من الفاعلين المستقلين الذين قبلوا بقواعد اللعب السياسي التي وضعها الملك.

عرفت هذه المرحلة تخفيفا للرقابة على الصحافة وإعادة إحياء الحياة البرلمانية، ولكن ظل الأساس الذي بُنيت عليه المصالحة بين المؤسسة الملكية وبعض الأحزاب السياسية هشا بسبب ارتكازه على المشاركة المحدودة للأحزاب. كانت مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٧٧م مؤشرًا واضحًا على أنها قبلت بالأمر الواقع، حيث قبل كل من محمد بوستة

(حزب الاستقلال) وعبد الرحيم بوعبيد (الاتحاد الاشتراكي) بمنصب وزير دولة دون حقيبة من أجل الإشراف على نزاهة العملية الانتخابية، كل ذلك للمساهمة في ما سماه أحد الباحثين "سياسة منزوعة الفتيل"[٢٥] تقوم على التوافق المبدئي حول المهمة الوطنية الأساسية: دمج الصحراء والدفاع عن وحدة الوطن، ولكن في المقابل إسكات منتقدي المؤسسة الملكية بحجة خرق الدستور وتعريض قضية الصحراء "المقدسة" للخطر.

لقد شكلت قضية الصحراء تحديات على الجبهة الداخلية، غير أن الحسن الثاني استغلها من أجل الدفع بعملية مغربة الاقتصاد، وذلك من خلال نقل الأصول والأراضي الزراعية والشركات التي كانت مملوكة للأجانب إلى المغاربة الموالين للمؤسسة الملكية من السياسيين والعسكريين، فنتج عن هذه العملية ارتفاع نسبة الشركات الصناعية المملوكة للمغاربة من ١٨% إلى ٥٥%[٢٦]، وشهد الاقتصاد المغربي طفرة اقتصادية بين سنتي ١٩٧٣م و١٩٧٧م بلغ خلالها معدل النمو السنوي ٧,٣% مول بشكل رئيسي من خلال الاقتراض من الخارج.

كان لسياسة توزيع الأراضي و"الانتصار" في قضية الصحراء دور كبير في إعادة إحياء شعبية الملك باعتباره رمز وحدة المغرب، غير أن إدماج الأقاليم الصحراوية في الاقتصاد المغربي تطلب الكثير من الإنفاق من أجل إنشاء البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان المحليين الذي كانوا يعانون من الإهمال لسنوات طويلة، ولهذا أنفقت الحكومة على هذه الأقاليم الصحراوية بين سنوات ١٩٧٧م و١٩٨٠م "ستة أضعاف ما كانت تنفقه على بقية الأقاليم"[٢٧]، غير أن هذا التحول في الأولويات لم يلقَ ترحيبًا من معظم السكان لأنه لم يفعل الكثير لمعالجة مشاكل الفقر والإقصاء السياسي.

قرر الحسن الثاني في يونيو ١٩٧٧م تنظيم انتخابات برلمانية جديدة بعد مرور سبع سنوات على آخر انتخابات، وقد ظهرت عدة أحزاب سياسية خلال هذه السنوات مما جعل الانتخابات أكثر تنافسية من سابقاتها، وظل مشروع الوحدة الوطنية يستهوي جميع الأحزاب بغض النظر عن التنافس. واستجابة لمطالب المعارضة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، أُعيد رسم الدوائر الانتخابية وإدخال تدابير جديدة مثل البطاقات الانتخابية، ولكن ظلت النتائج متوقعة إلى حد كبير بسبب طبيعة النظام الانتخابي واستمرار مضايقة أعضاء أحزاب المعارضة. وذهب بعض الباحثين[٢٨] إلى اعتبار أن الدافع وراء التدابير الجديدة ليس إرضاء المعارضة، وإنما ضمان بقاء السلطة في يد الملك ومؤيديه، حيث تضررت عدة أحزاب من طريقة رسم الدوائر الانتخابية. على سبيل المثال، احتاج حزب الحركة الشعبية الموالي للمؤسسة الملكية إلى ٢١,٥٧٨ صوت فقط للفوز بالمقعد الواحد، في حين احتاجت أحزاب المعارضة – خاصةً اليسارية منها والمرتكزة في المدن – إلى ٤٨,٦٦٦ صوت للفوز بالمقعد الواحد، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في نسبة تمثيلية هذه الأحزاب مقارنة بالأصوات التي حصلت عليها، وفي المقابل استحوذ المستقلون الموالون للمؤسسة الملكية على "نسبة ٥٢,٥% من المقاعد"[٢٩].

باختصار، سمح النظام الانتخابي ذو الجولتين، كما في الانتخابات السابقة، للمؤسسة الملكية بالتحكم في تركيبة البرلمان، وضمان ولاء الأغلبية للمؤسسة الملكية. على الرغم من انتخاب ثلثي النواب (١٧٥ مقعدًا) بالاقتراع العام المباشر، نص (الفصل ٤٣) من دستور ١٩٧٢م على أن يتم انتخاب ٨٨ نائبًا آخرين بشكل غير مباشر عبر مجالس الجماعات والغرف المهنية (الزراعة، التجارة، والصناعة التقليدية)، بالإضافة إلى النقابات العمالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج لم تكن ناجمة، في معظم الحالات، عن تدخل مباشر من الملك أو عن رشوة من قبل المخزن، بل كانت نتيجة لطبيعة الهيئة الانتخابية، التي كانت غالبًا تمثل مصالح ملاك الأراضي والأوساط التجارية، وبالتالي صبّت أصواتها لصالح مرشحين موالين للملكية – سواء مستقلين موالين أو أعضاء في أحزاب موالية كالحركة الشعبية. وعلى عكس انتخابات ١٩٦٢م، بدا أن الحسن الثاني كان راضيًا عن نتائج انتخابات ١٩٧٧م، حيث دعا كل من الحركة الشعبية، حزب الاستقلال، وحتى الاتحاد الاشتراكي، للانضمام إلى حكومة تضم المستقلين الموالين له. بينما وافق حزب الاستقلال – ليعود إلى السلطة لأول مرة منذ

١٩٦٣م – رفض الاتحاد الاشتراكي العرض، ليس لرفضه المطلق لفكرة المشاركة، بل لأنه رأى أن الأحزاب المشكلة للحكومة ستجد "صعوبة في التفاهم والعمل المشترك"[٣٠].

رابعًا: أزمة الثمانينيات وإعادة ضبط التوازن السياسي

مع انضمام جميع الأحزاب الكبرى في البرلمان – باستثناء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية – إلى الحكومة الجديدة، استعاد الحسن الثاني السيطرة على الحياة السياسية. وقد عزز هذه السيطرة أكثر في السنوات التالية من خلال تشجيع المستقلين الموالين له على تأسيس حزبهم السياسي الخاص (التجمع الوطني للأحرار سنة ١٩٧٨م). وبعد أن أعاد خلق بيئة سياسية مريحة للمؤسسة الملكية، دفع نحو إقرار "مراجعات دستورية"[٣١] في أواخر مايو ١٩٨٠م، وقد كان لها أثر كبير على منح النظام الملكي مجالا أوسع للمناورة، أولا من خلال تقليل وتيرة الانتخابات الشعبية عبر تمديد عمر البرلمان من أربع إلى ست سنوات، وثانيا ضمان استمرار المؤسسة الملكية من خلال التعجيل بتخويل الملك سلطاته بتحديد سن رشده في السادسة عشر بدلا من الثامنة عشر كما نص على ذلك دستور ١٩٧٢م. وفي المقابل لم تؤثر التعديلات على دعم استقلالية الحكومة وقدرتها على الحكم، أو على ضمان انتخابات تنافسية، أو حماية الحريات المدنية، ولذلك عبرت أحزاب المعارضة على عدم رضاها على التعديلات وطريقة إدخالها، فدعا حزب التقدم والاشتراكية إلى التصويت ب"لا"، بينما دعا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى مقاطعة الاستفتاء.

وفي خطوة احتجاجية، قرر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سحب أعضائه من البرلمان بعد وقت قصير من إقرار التعديلات، ولم يكن بإمكان الملك تجاهل هذا التصرف، حيث ألقى في ٩ أكتوبر ١٩٨١م خطابًا أمام البرلمان وجهه بشكل خاص إلى الاتحاد الاشتراكي وإلى باقي التيارات الاشتراكية، معلنا أن هذا الأمر أخطر من "ضياع الصحراء أو السماح في سبتة ومليلية"[٣٢]، واعتبر أن هذا الموقف ضد الدستور وضد الجماعة الإسلامية، وبصفته ملكا للبلاد وأمير المؤمنين والساهر على سير المؤسسات الدستورية، لا يمكن أن يسكت عن هذه القضية لأنها ستفتح الباب للفوضى والفتنة. ومع ذلك، ورغم لهجة الخطاب القوية، لم تتبع ذلك أية إجراءات إضافية، فقد تم تنفيذ التعديلات الدستورية، وعاد برلمانيو الاتحاد الاشتراكي إلى مجلس النواب في نونبر ١٩٨١م كعلامة على الوحدة الوطنية بعد "هجوم جبهة البوليساريو على مدينة كلتة زمور"[٣٣] في جنوب المغرب.

بعد الهدوء النسبي الذي عرفته الحياة السياسية بعد المصالحة، اهتزت الأمور لاحقا بسبب تداعيات "أزمة الصحراء"[٣٤] والصراع مع "جبهة البوليساريو"[٣٥]. عادت الاضطرابات إلى الشوارع عندما أعلن المعلمين اضرابا بسبب سوء ظروف العمل، وسرعان ما انضم إليهم عمال مناجم الفوسفات والنقل والعمال الصناعيون، وحتى عمال الخطوط الملكية المغربية. ردًا على ذلك، أسس العمال نقابة جديدة أُطلق عليها اسم "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، منشقين عن الاتحاد المغربي للشغل وعن حزب الاستقلال، الذي اتهموه بالتعاون المرفوض مع "الإدارة والقوى الرجعية"[٣٦]. وازدادت التوترات داخل الطبقة العاملة مع بداية الثمانينيات، عندما أدى الجفاف الشديد إلى استيراد كميات ضخمة من القمح، مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية (مثل الخبز والكسكس) التي كانت مدعومة لسنوات، وتحت ضغط صندوق النقد الدولي، اضطرت الحكومة إلى تنفيذ برنامج تقشف ألغى الدعم، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

قبل انهيار المصالحة السياسية سنة ١٩٨٤م بسبب استبعاد حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي عن الحكومة، تم تنظيم انتخابات جماعية بحلول سنة ١٩٨٣م بعد "مرور ست سنوات منذ آخر انتخابات جماعية"[٣٧]، وقد أدت الاضطرابات المرتبطة بالتعديلات الدستورية لسنة ١٩٨٠م إلى فقدان المعارضة الأمل في عودة المسار الانتخابي؛ أولا، لأن الملك حدد موعد الانتخابات في ١٠ يونيو ١٩٨٣م دون أن تكون المعارضة على علم بهذه الخطوة. ثانيا، فتحت عملية

إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية الباب أمام وزارة الداخلية لمزيد من التدخل على العملية الانتخابية.

وعلى الرغم من تزايد المخاوف من تأثير المؤسسة الملكية على نتائج الانتخابات، إلا أنها شهدت مشاركة كل الأحزاب السياسية باستثناء "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي"[٣٨]. كان حزب الاستقلال الأكثر تمثيلا بين الأحزاب من خلال تغطية ٦٥% من الدوائر الانتخابية[٣٩]، لكن دون أن يتمكن مرشحيه من فرض سيطرتهم على أغلبية هذه الدوائر، مثله في ذلك مثل باقي الأحزاب ذات القاعدة الحضرية، حيث احتاجت إلى ١١١٢ صوت لكل مقعد مقابل ٣٠٥ في المناطق شبه الريفية و٣٧٧ في المناطق الريفية. هذا وخصصت ١١,٦% من المقاعد الجماعية ل ٢٨,٥% من الناخبين الذين ينتمون إلى المجال الحضري، وخصصت ٨٣,٣% من المقاعد لسكان المناطق الحضرية التي لا تتجاوز ساكنتها ٦٨,٦% من عدد الناخبين[٤٠]، وقد كان لهذا التقسيم أثر على نتائج الانتخابات، حيث حصل حزب الاستقلال مثلا على ١٦,٨% من المقاعد، في حين حقق المستقلون ٢١,٣%.[٤١]

يمكن تفسير هذه النتائج بسببين: (١) كان التمييز ضد الأحزاب ذات القاعدة الحضرية واضحا في هذه استحقاقات ١٩٨٣م ولكنه لم يكن تمييزا حديث العهد، حيث يعود تاريخه إلى انتخابات ١٩٦٠م عندما أرادت الملكية الحد من سلطة الأحزاب الحضرية ودعم الأحزاب ذات القاعدة الريفية. (٢) التلاعب الذي طال نتائج الانتخابات، وقد اتهمت الأحزاب – الموالية منها للمؤسسة الملكية والمعارضة – وزارة الداخلية بتزوير النتائج لصالح مرشحين اختارتهم الوزارة، وصرح حزب الاستقلال أن التزوير الانتخابي وجه "ضربة قاصمة لمصداقية العملية الديمقراطية"[٤٢]، ووجهت أحزاب المعارضة اليسارية اتهامات مماثلة إلى الوزارة.

على الرغم من أن حزب الاستقلال كان من أبرز المتضررين في هذه الانتخابات، إلا أنه لا يمكن إنكار أن العديد من الأحزاب الصغيرة تعرضت للمضايقة بغض النظر عن موقفها من المؤسسة الملكية، ففي خطاب ملكي بتاريخ ٢١ مايو ١٩٨٣م، أُعلن أن للأحزاب السياسية الحق في استخدام الإذاعة والتلفزيون لتقديم برامجها للناخبين، لكن هذا الامتياز اقتصر على الأحزاب التي قدمت مرشحين في ١٠% على الأقل من الدوائر، في حين "حُرمت الأحزاب التي لم تحقق هذا الحد من البث الإعلامي العمومي"[٤٣].

عمّقت الانتخابات الجماعية لعام ١٩٨٣م الأزمة السياسية التي كانت متفاقمة بسبب المشاكل الاقتصادية، ونتيجة لذلك، اجتمع البرلمان في جلسة استثنائية في ١٦ يونيو ١٩٨٣م[٤٤] لمعالجة تداعيات الانتخابات. لم تُقنع محاولات وزارة الداخلية التأكيد على أنها التزمت بالحياد خلال الانتخابات، حيث بقيت أحزاب مثل حزب الاستقلال غير مقتنعة، وشعرت بأنها تعرضت للتمييز. ومع استمرار الجدل حول الانتخابات الجماعية، اتضح مدى عمق الأزمة السياسية في المغرب، فقد ظهرت خلافات ليس فقط بين الحكومة والمعارضة، بل حتى داخل الحكومة نفسها، شعر سياسيون من حزب الاستقلال بأنهم عوملوا كما لو كانوا من المعارضة، رغم كونهم جزءًا من التحالف الحكومي. وفي محاولة لإعادة الاستقرار، "عرض الملك الحسن الثاني على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تشكيل حكومة جديدة"[٤٥] قبل إجراء استفتاء حول وضع الأقاليم الجنوبية، ورغم أن الحزب رفض العرض في البداية، فإن المحاولة الثانية نجحت في نونبر ١٩٨٣م، حين شكّل كريم العمراني حكومة تكنوقراط.

تشكلت حكومة العمراني قبل أقل من سنة على موعد الانتخابات البرلمانية المقررة يوم ١٤ شتنبر ١٩٨٤م، غير أن الحسن الثاني ظل اللاعب الأساسي في المشهد السياسي، ودعا الأحزاب إلى الانخراط في العملية الانتخابية من أجل إنجاحها، كما أعلن أنه "لن يُسمح للمرشحين المستلقين بخوض الانتخابات والاقتصار على المنتمين إلى الأحزاب السياسية"[٤٦]. بررت المؤسسة الملكية هذا القرار بأنها تسعى إلى تشكيل حكومة منسجمة تقل فيها الخلافات الداخلية، غير أن بعض المراقبين اعتبروا أن الهدف الحقيقي كان "تقوية الاتحاد الدستوري الموالي للمؤسسة الملكية، وفي المقابل منع بعض أنصار الاتحاد الاشتراكي من دخول البرلمان تحت صفة "مستقلين"[٤٧]. وسواء صح هذا التحليل أم لا، فقد حصل الاتحاد الدستوري الموالي للمؤسسة الملكية على

"٥٥ مقعد والتجمع الوطني للأحرار على ٣٨ مقعد، في حين حصل الاتحاد الاشتراكي على ٣٤ مقعد"[٤٨].

شابت هذه الانتخابات – كسابقاتها – بعض الاختلالات كالتزوير والتلاعب بالنتائج، غير أن بعض القادة السياسيين رأوا أنها كانت "الأكثر نزاهة على الإطلاق"[٤٩]، وهو أمر يمكن فهمه باستحضار الاختلالات الكثيرة التي عرفتها الانتخابات الجماعية سنة ١٩٨٣م والانتخابات البرلمانية سنة ١٩٧٧م. ورغم هيمنة الأحزاب الموالية، أصر الملك الحسن على تشكيل حكومة ائتلافية، لكن حزب الاتحاد الاشتراكي رفض المشاركة من البداية، ليرفض حزب الاستقلال بعد أشهر من التفاوض، حيث رأى أنه لا يمكنه المشاركة في حكومة تهيمن عليها الأحزاب الموالية للمؤسسة الملكية. وبعد سبعة أشهر من إجراء الانتخابات، شكّل كريم العمراني حكومة ضمت وزراء من الاتحاد الدستوري، التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي، إلى جانب وزراء تكنوقراط.

لم يبدأ الحديث عن إعادة إحياء الكتلة الوطنية مباشرة بعد رفض الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال المشاركة في حكومة كريم العمراني، أو بعد الانتخابات الجماعية والبرلمانية وما تبعها من جدل، فقد انصب خطاب الأحزاب السياسية – بمن فيهم أحزاب المعارضة – على الوحدة الوطنية، وركزوا على قضيتين: "الإصلاح الاقتصادي ووضع الصحراء"[٥٠]. لكن في عام ١٩٨٧م، ومع تصاعد احتمالات إجراء استفتاء بشأن الصحراء، بدأت المعارضة تُفكر في مرحلة ما بعد الاستفتاء، وقد اتفقت أطرافها على أن التحدي الأكبر بعد ذلك سيكون الإصلاح المؤسسي، لذلك بدأ التركيز يتحول من الوحدة الوطنية إلى "مشكل الديمقراطية"[٥١]، نظرًا لأن القضية أصبحت داخلية وليست إقليمية أو دولية، ولأن عنصر الأزمة الوطنية لم يعد حاضرًا كما كان في قضايا الصحراء والإصلاح الاقتصادي.

عندما دعت أحزاب المعارضة إلى الإصلاح المؤسسي، لم تكن تقصد مجرد تعديلات بسيطة على النظام السياسي القائم، بل كانت تطالب بتحقيق ديمقراطية كاملة للنظام. ولتحقيق ذلك، رأت المعارضة أن على الأحزاب أن تتوحد لتشكل بديلاً ذا مصداقية، كما كان الحال في أوائل السبعينيات. "كان حزب التقدم والاشتراكية الأشد تأييدًا لإحياء الكتلة، وقد أعلن ذلك رسميًا خلال مؤتمره الرابع في يوليو ١٩٨٧م"[٥٢]، أما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، فقد اكتفيا بالإعلان عن نيتهما مناقشة قضايا الإصلاح الدستوري والمؤسسي، بالإضافة إلى تعبئة المعارضة، خلال مؤتمريهما، بل إن الاتحاد الاشتراكي ذهب إلى حد الالتزام بالمشاركة في جبهة موحدة تضغط من أجل إصلاحات مؤسسية واجتماعية واقتصادية، سيرًا على نهج ما دعا إليه "علي يعتة" زعيم حزب التقدم والاشتراكية.

ورغم اتفاق أحزاب المعارضة على ضرورة وجود تحالف بينها، وعملت بشكل موحد على طرح مشاريع قوانين لإخراج التحالف إلى الوجود، فقد استمرت الخلافات بين الأحزاب، وخاصة حول دور النقابات في هذا التحالف. كانت هناك توترات بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية داخل كلا الحزبين، حيث كان هناك جناح معتدل من البرلمانيين يؤيد التعاون مع المؤسسة الملكية من داخل الاتحاد الاشتراكي، في حين تمسك البعض منهم بموقف القطيعة. وانقسم حزب الاستقلال بدوره إلى جناح مؤيد للتعاون أو حتى العودة للمشاركة في الحكم، وآخر معارض يدعو إلى إعلان موقف معارض صريح. ومع ذلك، لم تمنع الخلافات بين الأحزاب أو خلافاتها الداخلية من الدعوة إلى الإصلاح وتنظيم انتخابات نزيهة والحد من تدخل المؤسسة الملكية وأجهزتها في الحياة السياسية، لكن دون أن تصدر هذه الأحزاب بيانات مشتركة. وبحلول سنة ١٩٩٠م، لم يتم إحياء الكتلة وبدا أن المعارضة أصبحت ضعيفة إلى حد يجعل الحديث عن عودة الكتلة أمرًا غير واقعي.

خَاتِمَةٌ

تقلد الحسن الثاني مقاليد السلطة في مرحلة كانت تمر فيها البلاد بمرحلة انتقالية تميزت بالصراع حول السلطة بين المؤسسة الملكية وحزب الاستقلال، وهو الصراع الذي حسمته المؤسسة الملكية بعد تفكك حزب الاستقلال متأثرًا بالانقسامات الداخلية وتزايد قلق طبقات واسعة من جماهير البوادي من ممارسات الحزب. استغل الحسن الثاني هذه الظرفية من أجل تعزيز سلطاته تدريجيًا، حيث أقر أول دستور سنة ١٩٦٢م، أي بعد سنة من توليه الحكم، ثم تنظيم أول انتخابات برلمانية سنة ١٩٦٣م. غير أن ضعف الحكومة وعجزها عن إيجاد حلول للأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمر منها البلاد، دفع الملك إلى تعليق عمل البرلمان وتولي الحكم بصفة مباشرة – بالاعتماد على الجيش – سنة ١٩٦٥م بعد تزايد الاضطرابات الشعبية.

استمرت حالة الاستثناء، التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة، خمس سنوات. وبحلول سنة ١٩٧٠م، حاول الملك إعادة إحياء الحياة البرلمانية من خلال دعوة الأحزاب السياسية إلى الانخراط في عملية تحديث البلاد. غير أن هذه الخطوة لم تلق ترحيبًا من الجيش الذي قاد محاولتي انقلاب سنة ١٩٧١م و١٩٧٢م كان مآلهما الفشل، لكنها دفعت الملك إلى إعادة بعض أشكال المشاركة الشعبية في الحكم وإن كانت مشاركة محدودة وخاضعة لرقابة المؤسسة الملكية.

شكلت المحاولتين الانقلابيتين سنة ١٩٧١م و١٩٧٢م نقطة تحول بارزة في فترة حكم الحسن الثاني، حيث فقد الملك ثقته في الجيش مما نتج عنه تراجع في سياسة القمع التي سادت البلاد منذ سنة ١٩٦٣م، وهو ما جعل المؤسسة الملكية تبحث عن شريك آخر في الحكم، خاصةً بعد أن قرر الملك أنه لا يريد أن يتحمل مسؤولية الحكم بمفرده، ونتيجة لذلك عرفت سنة ١٩٧٢م وما بعدها محاولات من أجل إعادة الأحزاب السياسية إلى دائرة السلطة كوسيلة لإدخال عنصر الحكم الشعبي، وإن بطريقة خاضعة لرقابة المؤسسة الملكية. واعتبارًا من سنة ١٩٧٢م إلى ١٩٧٧م، عرفت الساحة السياسية محاولات من المؤسسة الملكية لإعادة كسب ثقة الأحزاب، وقد نجحت في ذلك سنة ١٩٧٧م عندما انضمت أحزاب المعارضة – خاصةً حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية – إلى حكومة مشكّلة من حزب الحركة الشعبية وعدد من المستقلين.

ساعد سعي الملك إلى الانفتاح السياسي، وتليين موقف أحزاب المعارضة من المؤسسة الملكية على تغيير المشهد السياسي، غير أنه لم يُكتب لهذا الوضع أن يدوم طويلا بسبب نتائج الانتخابات الجماعية سنة ١٩٨٣م والبرلمانية سنة ١٩٨٤م، حيث عاد حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى المعارضة، واتهما وزارة الداخلية بالتلاعب بنتائج الانتخابات لصالح مرشحي المؤسسة الملكية. في أعقاب انتخابات الثمانينيات، ومع اقتراب حلّ قضية الصحراء، بدأت العلاقة بين حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي تتحسن، وسط شائعات عن احتمال إحياء الكتلة الوطنية. وعلى الرغم من أن الكتلة لم تُبعث رسميًا بحلول أوائل التسعينيات، إلا أن المؤشرات كانت واضحة على إدراك الأحزاب المعارضة لحاجة ملحة إلى جبهة موحدة. ومع ذلك، كانت هناك خلافات كبيرة داخل كل حزب وبين الأحزاب فيما بينها، خاصةً حول مدى استعدادها للالتزام الحقيقي بمثل هذا التحالف.

الإحالات المرجعية:

(١) جون واتربوري، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**. ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. مؤسسة الغني للنشر، الطبعة الثالثة ٢٠١٣. ص١١١.

(٢) إيريك لوران، **ذاكرة ملك، الحسن الثاني**. ترجمة عثمان العمير. كتاب الشرق الأوسط، الطبعة الثانية ١٩٩٣. ص٢٩.

(٣) إيريك لوران، نفسه. ص٢٩.

(4) Harold D. Nelson, Morocco, a country study. Foreign Area Studies, The American University. February 1985. P.259.

(٥) محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية ١٩٣٤-١٩٧٥**. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، فبراير ١٩٩٣. ص١٢.

(٦) كانت **حكومة باحنيني (١٩٦٣-١٩٦٥)** تعيش على وقع المناوشات داخل البرلمان، ثم جاءت لحظة الانهيار مع اقتراح حزب الاستقلال في ١٩ ماي ١٩٦٥م تعديل قانون الصحافة لمنع الأجانب من إصدار الصحف بالمغرب، وقدم الملتمس للتصويت يوم ٧ يونيو بعد رفض التعديلات التي تقدم بها تيار اكديرة وتم التصويت على المقترح كما هو ب ٥٥ مقابل ٢٢ صوتا، مما دفع الملك إلى إعلان حالة الاستثناء في نفس اليوم طبقا لمقتضيات (الفصل ٣٥) من دستور ١٩٦٢م.

(7) Note de Direction des Affaires Politiques des Afrique de Nord. Paris Le 6 Janvier 1966. Maroc 1956-1968 [24QO]. 955 Janvier 1962-novembre 1968. Centre des archives diplomatiques de La Courneuve, France.

(8) C.R. Pennell, Morocco since 1830, a History. New York University Press, 2002. P 329-330.

(9) Lise Storm, Democratization in Morocco, the political elite and struggles for power in the post-independence state. Routledge 2007. P26.

(١٠) **خطاب الحسن الثاني** بتاريخ ٨ يوليوز ١٩٧٠ بمناسبة عيد الشباب.

(11) Maurice Duverger, La Second Constitution Marocaine. Le Monde 01 September 1970.

(12) Lise Storm, Democratization in Morocco, the political elite and struggles for power in the post-independence state. Routledge 2007. P26.

(١٣) محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية ١٩٣٤-١٩٧٥**. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، فبراير ١٩٩٣. ص٢١٥.

(14) C.R. Pennell, Morocco since 1830, a History. New York University Press, 2002. P 329-327.

(١٥) استمر نظام المخزن التقليدي – القائم على عائلات الشرفاء، زعماء القبائل، وبعض العلماء المختارين – في ضمان استقرار السلطة الإدارية من خلال القياد، والولاة (حكام الأقاليم)، والمقدمين (موظفين منخفضي الرتبة في وزارة الداخلية). وظلت الموارد السياسية والإدارية والاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالمِنَح التي يوزعها المركز – المخزن – في الدولة المستقلة حديثًا.

(16) James N. Sater, Morocco; challenges of tradition and modernity. Routledge, 2nd Edition, 2016. P. 45.

(١٧) أحمد المرزوقي، **تزممارت الزنزانة رقم ١٠**. المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولي ٢٠١٢. ص ٣٠

(18) James N. Sater, Morocco; challenges of tradition and modernity. Routledge, 2nd Edition, 2016. P. 44.

(١٩) عبد الحميد العوني، **الانقلابات في المغرب، الخيوط التي لم تكشف -دراسة سياسية-**. منشورات عربية، ع.٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٠. ص٣٥.

(٢٠) إيريك لوران، **ذاكرة ملك، الحسن الثاني**. ترجمة عثمان العمير. كتاب الشرق الأوسط، الطبعة الثانية ١٩٩٣. ص٩١.

(21) James N. Sater, Morocco; challenges of tradition and modernity. Routledge, 2nd Edition, 2016. P.46.

(٢٢) المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، إشراف وتقديم محمد القبلي. منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. مطبعة عكاظ الجديدة، الطبعة الأولى ٢٠١١. ص٦٨٤.

(23) Daniel Bardonnet, Driss Basri, René-Jean Dupuy, Boubker Kadiri, Abdellah Laroui et Georges Vedel, Hassan II presente La March Verte. Introduction par Georges Vedel et Driss Basri. Libraire Plon, Paris 1990. P17.

(24) J. William Zartman, Morocco: Problems of new power. Atherton Press, A division of Prentice-Hall, Inc. 1964. P6.

(25) Mohamed Tozi, Représentation/Intercession, les enjeux de pouvoir dans les «champs politiques désamorcés» au Maroc. Annuaire de l'Afrique du Nord. Vol. 28. 1989. PP 153-168. P154.

(26) Susan Gilson Miller, A History of Modern Morocco. Cambridge University Press 2013. P184.

(27) Ibid. P184.

(28) C.R. Pennell, Morocco since 1830, a History. New York University Press, 2002. P218.

(29) Ibid. P218.

(٣٠) بيير ڤيرموريين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**. ترجمة عبد الرحيم حزل. إفريقيا الشرق، الطبقة الثانية. ص ١٥٣

(٣١) عبد الهادي بوطالب، **النظم السياسية العالمية المعاصرة**. دار الكتاب، الطبعة الأولى ١٩٨١. ص ٢١٣

(٣٢) **خطاب الحسن الثاني** بمناسبة افتتاح السنة التشريعية ١٩٨١-١٩٨٢. ألقى يوم ٩ أكتوبر ١٩٨١م.

(٣٣) بيير ڤيرموريين، المرجع السابق. ص١٦١.

(34) David Seddon, Morocco and The Western Sahara. Review of African Political Economy, no. 38, 1987, pp. 24–47. P25.

(٣٥) تأسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب – أو ما عرف اختصارا بجبهة البوليساريو – بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي في ٢٠ ماي ١٩٧٣م. جعلت من إقامة دولة مستقلة في الأقاليم الصحراوية هدفا لها، وقد بدأت نشاطها العسكري ضد الاستعمار الإسباني منذ سبعينات القرن الماضي، وتمكنت الجبهة من تعزيز

قدراتها العسكرية بفضل الدعم الليبي والجزائري، وقد انتشرت معسكرات تدريب الصحراويين في الدولتين إبان السبعينات. أُنظر:

Tony Hodges, Western Sahara, The Roots of a Desert War. Lawrence Hill & Company, Westport, US. 1983.

(36) Mohamed Benhlal, Le Syndicat Somme Enjeu Politique au Maroc: 1955-1981. Centre national de la recherche scientifique, Vol. 21 (1166 p.), pp. 217-258. P237.

(37) Lise Storm, Democratization in Morocco, the political elite and struggles for power in the post-independence state. Routledge 2007. P50.

(38) Ibid. P51.

(39) Ibid. P51.

(٤٠) حسب نتائج الإحصاء العام للسكان سنة ١٩٨٢م.

(41) Lise Storm, Democratization in Morocco, the political elite and struggles for power in the post-independence state. Routledge 2007. P49.

(42) James Rupert, Fraud Charges, Economy Cloud Moroccan Cote. The Washington Post, June 17, 1983.

(43) Ibid. P49.

(44) Zakya Daoud, Abdellah Ibrahim, L'histoire des rendez-vous manqués. A. Retnani, Éditions La Croisée des Chemins, 2e édition, 2019. P302.

(45) Zakya Daoud, Abdellah Ibrahim, L'histoire des rendez-vous manqués. A. Retnani, Éditions La Croisée des Chemins, 2e édition, 2019. 302.

(46) Lise Storm, Democratization in Morocco, the political elite and struggles for power in the post-independence state. Routledge 2007. P50.

(47) Ibid. P50.

(48) Dieter Nohlen, Michael Krennerich, and Bernard Thibaut, Elections in Africa, A Data Handbook. Oxford University Press, First Published 1999. P635.

(49) Edward Schumacher, Election in Morocco Goes to Centrist Parties. The New York Times, September 16, 1984.

(50) Jean-Claude Santucci, Chroniques intérieures: Maroc. Annuaire de l'Afrique du Nord - Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, vol. 26 (1989), pp. 607-638. P608.

(٥١) محمد عابد الجابري، **في غمار السياسية: فكرا وممارسة**. الكتاب الثالث. سلسلة مواقف؛ الأعداد ٩-١٠ و١٢. الطبعة الأولى ٢٠١٠. ص١١٣.

(52) Jean-Claude Santucci, Ibid. P610.